الأهرام

المصدر : المصور
التاريخ : ١٧ مارس ٢٠٠٠

الموت على الطريق الزراعى

إذا صحت الأرقام التى أذاعها وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى حول هذا التزايد المذهل فى حوادث المرور وهى بالقطع صحيحة، فاننا نكون بالفعل ازاء ظاهرة خطيرة تستوجب من المجتمع وقفة رشيدة يناقش فيها سلوك أفراده، ومهام المسئولين عن تنظيم المرور وتسيير حركته، ودور المؤسسات الحكومية والأهلية فى ضبط هذا النشاط حفاظا على سلامة المواطن ، لنرى الأبعاد الحقيقية لظاهرة جعلت من مصر الدولة الأولى فى عدد ضحايا المرور، حيث يسقط أكثر من خمسة آلاف وثلثمائة قتيل فى حوادث الطرق، إضافة إلى ٢٢ ألف جريح فى ٢٤ ألف حادثة تقع كل عام، وهى أرقام مذهلة قياساً على معدلات الحوادث فى العالم، خصوصا أن الطرق فى مصر تشق أرضا منبسطة لا جبلية، كما أن عدد السيارات لم يزل فى حدود تزيد قليلاً على ثلاثة ملايين سيارة من كل الأنواع أى بمعدل مركبة لكل ٢٠ مواطنا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وواقع الحال، أن النسبة الأكبر من هذه الحوادث تقع على ثلاثة طرق رئيسية، طريق الصعيد، من مدخل العياط وحتى محافظة المنيا، أو «وصلة الموت»، كما يسميها أبناء الصعيد، ثم الطريق الزراعى الذى يخترق الدلتا من القاهرة إلى الاسكندرية ، ويشق قرى عديدة فى محافظات الوجه البحرى، يفصل بيوت القرية عن حقولها أو يفصل القرية ذاتها، ويجعل حركة الناس ما بين شطرى القرية مغامرة يومية، يتربص فيها خطر الموت وراء أرتال السيارات المتلاحقة على الطريق ، ثم طريق بلبيس فى محافظة الشرقية..، وعلى هذين الطريقين الأخيرين، طريق بلبيس والطريق الزراعى ، وقع حادثان مؤسفان راح ضحيتهما ثلاث فتيات ، الأمر الذى أثار غضب سكان القريتين، فاندفعوا إلى الطريق يقذفون بالحجارة كل السيارات المارة، ويشعلون النيران فى عربات النقل العام ، ويشتبكون مع الشرطة فى صدام مؤسف يعكس غضبا جارفاً ، لأن أحدا لم يستمع إلى شكاوى الأهلين فى القريتين الذين يعايشون الخطر كل لحظة من كثرة تكرار الحوادث.

والغريب فى الأمر أن نقاط الخطر على هذه الطرق السريعة معروفة ومحددة فى مواقع وأماكن يسهل حصرها، وهى موضع شكاوى الأهالي الذين بُحّتْ أصواتهم من كثرة مطالباتهم بحلول سريعة، تقلص فرص الخطر المحدقة بهم فى كل ثانية بل فى كل لحظة، لكن أحداً فى الحكم المحلى لم يعر الأمر اهتماماً كافياً.

يمكن أن نلوم الأهالى فى القريتين ، لأنهم أمسكوا بناصية القانون فى أيديهم، وانخرطوا فى أحداث شغب مؤسفة عندما فقدوا السيطرة على مشاعرهم، لكن ما من شك فى أن المسئولية الجسيمة تقع على عاتق المحافظين وإدارات الحكم المحلى التى لم تنتبه لشكاوى الأهلين، كما تقع على إدارات المرور التى لم تتمكن من كبح التسيب المزمن على الطرق المصرية وفرض الانضباط على حركة السير فى هذه الطرق السريعة.

على أن الأكثر غرابة من ذلك أن الإدارات التى تلكأت فى الاستجابة لمطالب الأهلين أو الاستماع إلى شكاواهم هى الإدارات نفسها التى تعمل الآن بهمة ونشاط فائقين كى تقيم على الطريق الزراعى جسرا للمشاة فى قرية «ميت نما» وتصلح وصلة الطريق العاثر فى منطقة بلبيس وكأننا نقول أحداث الشغب هى أقصر الطرق لتلبية مطالبكم.

❑❑❑

والحق أن القراءة الدقيقة للأرقام والاحصائيات التى أعلنها وزير الداخلية تكشف عن أمرين خطيرين يشكلان أهم الأسباب فى حوادث الطرق وأكثرها شيوعاً.

❑ أولها : أن نسبة تصل إلى ٧٠ فى المائة من الحوادث التى تقع على الطرق المصرية تعود إلى أخطاء السائقين وأن القدر الأكبر من هذه النسبة يتعلق برعونة السائق وتجاوزه السرعة المقررة.

❑ الأمر الثانى: أن ٢٥ فى المائة من أسباب الحوادث تعود إلى عيوب فنية فى مركبات السير ، أبرزها انتهاء العمر الافتراضى للعجلات وتعرضها للانفجار المفاجىء، الأمر الذى يفقد السائق القدرة على ضبط سيارته والتحكم فيها خصوصاً إن كان مسرعاً، ثم عيوب الفرامل التى لا يتم صيانتها أو اختبارها على نحو منتظم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويأتى بعد هذين العاملين الأساسيين عيوب الطرق فى الرصف وهندسة الإنشاء التى تشكل السبب الرئيسى فى نسبة تصل إلى ١٠ ٪ من حوادث المرور على الطرق السريعة.

معنى الكلام ، أن معظم أسباب حوادث الطرق تعود إلى الإهمال واللامبالاة والتقاعس عن أداء الواجب، وهى فى الأغلب أسباب يمكن تلافيها لو أن إدارات المرور كانت أكثر صرامة فى معايير اختبار السائقين، وأكثر تدقيقا فى منحهم رخص القيادة، وأكثر جدية فى تطبيق القانون على المخالفين، وأكثر نشاطا فى ضبط مركبات السير التى لاتتوفر فيها شروط الأمان.

بل إن النظرة العابرة على أىّ من هذه الطرق تكشف للوهلة الأولى حجم الاستهانة الضخمة بقواعد المرور وآدابه، المقطورات وسيارات النقل البطىء تحتل الحارات الأيسر من الطريق المخصصة لسيارات الركوب السريعة، وتحجب بحجمها الضخم الرؤية عن أرتال السيارات المحتجزة خلفها، والمخالفات من الجميع واضحة للعيان لايحتاج رؤيتها أو ضبطها إلى أى تدقيق، مركبات مطفأة المصابيح تخلو من إشارات المرور الحمراء فى الخلف، وأخرى تطلق سحبا من دخان أسود كثيف يكشف حاجتها الملحة إلى الصيانة والإصلاح، وأبواق سيارات النقل تنعق فى أذن الجميع، تطلق صوتا مفاجئا كالرعد يصيب بالفزع المفاجىء كل من يسمعه حتى يخلى لها الطريق هاربا مفزوعا، وعربات الميكروباص تخترق زحام السيارات تمضى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، تتلوى بين الزحام فى مناورات خطرة كى تسابق غيرها، دون حساب لآداب الطريق أو مفاجآته.

ومع الأسف الشديد لا يجد جندى المرور الواقف على جانب الطريق فى هذه المخالفات الواضحة للعيان ما يدفعه للتحرك، أو يحفزه على ضبط المخالفين، وكأنه اعتاد الأمر فلم يعد يحس خطورته أو يدرك نتائجه المتوقعة، حتى أصبح التسيب هو الطابع السائد للمرور على الطرق السريعة لغياب الرادع الذى يلزم الجميع الانضباط واحترام القانون والحفاظ على آداب الطريق.

وحتى عندما ينشط رجال المرور ليقيموا الكمائن على هذه الطرق لضبط مخالفات الرخص عن طريق العينة العشوائية يتم ذلك على حساب حركة السير، لأن الكمائن تسد الطريق وتغلقه على نحو كامل، ويضطر الجميع إلى الانتظار الممل حتى ينتهى الضابط أو مساعده من مناقشة السائق المخالف وفحص أوراقه.

❑❑❑

ويصبح السؤال هنا، لماذا اعتاد رجال المرور على هذه الصورة المفزعة حتى أنها لم تعد تلفت نظرهم؟!، ولماذا لا نرى ذلك الذى كنا نراه.. قبل سنوات عديدة سابقة، عندما كان «كونستابل المرور»، الذي يترحم الجميع على أيامه، يفاجىء السيارات المخالفة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حبيب العادلى: وزير الداخلية

ويوقفها على جانب الطريق، ويلزم بظهوره المفاجيء الجميع الانضباط واحترام القانون، على حين يعرف السائقون الآن مسبقا أماكن الأكمنة، ويعرفون أين تقبع عدسات التصوير، وأين توجد أجهزة الرادار التى تضبط المخالفين.

هل يعود السبب إلى عساكر الدرجة الثانية الذين يتولون فى الأغلب مهمة ضبط المرور فى المدن وعلى الطرق السريعة، بينما لا يعرف معظمهم القراءة والكتابة!، ولاتواتيه شجاعة أن يمارس دوره لأنه لا يعرف هذا الدور، ولا يدرك معناه، ولا يعى خطورة هذه المخالفات وخطورة إهمالها!، أم إننا إزاء مشكلة أكثر تعقيدا تكمن فى اعتياد هؤلاء على «إكراميات» السائقين فى معاشهم اليومى؟.

إن قيمة أى قانون هى فى اقتناع القائمين على تنفيذه بخطورة الإهمال فى تطبيقه، وإدراكهم أنهم يؤدون رسالة مهمة لأنهم ينوبون عن المجتمع بأكمله فى الحفاظ على سلامة المواطن، وفى كل أنحاء العالم يحظى جندى المرور باحترام فائق لأن الدولة ترى فيه تجسيدا لسلطتها فى إعمال القانون، وتكفل له كل الظروف التى تمكنه من أداء دوره على نحو لائق، وتخصه دون غيره من جنود الشرطة ببرامج توعية دورية ترفع قدراته ليصبح مثالا على الكياسة واللباقة وحسن المظهر والحزم والثقة بالنفس، بما يمكنه من مواجهة أى مخالف مهما تكن مكانته فى المجتمع أو مركزه الوظيفى.

وقد يكون للقائمين على المرور بعض العذر، لأن قانون المرور القديم لم يكن يمكن رجل المرور من سلطات واسعة تردع المخالفين، وتعاقب على نحو صارم هؤلاء الذين تتكرر مخالفاتهم بجزاء يصل إلى حد سحب رخصة القيادة شهورا عديدة يمكن أن تصل فى المخالفات الجسيمة إلى عام كامل كما ينص القانون الجديد الذى يجرى تطبيقه منذ أسبوع واحد، لكن قيمة أى قانون مهما تكن قسوة عقوباته الرادعة تتوقف فى جانب كبير منها على القائمين على تطبيقه، ومن أجل هذا أصبح الارتقاء بدور رجل المرور مهمة ملحة لا تتحمل التأخير خصوصا أن إحصائيات وزير الداخلية تؤكد أن ٩٠ فى المائة من أسباب الحوادث تعود إلى أخطاء بشرية، يمكن تدارك النسبة الأكبر منها من خلال تطبيق حازم للقانون.

لا ينفى وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى معظم هذه الوقائع، ولا يختلف كثيرا مع تفاصيل هذه الصورة، ولكنه يؤكد أن القائمين على أمر المرور يحاولون تأدية واجبهم فى إطار الإمكانات المتاحة. ويبذلون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فى ذلك أقصى الجهد لأنه ليس من المعقول أن نقيم على كل ناصية جنديا للمرور، كما يؤكد هذا الجهد الحجم الضخم من المخالفات التى تم ضبطها خلال عام، والتى تصل إلى حدود ٢٣ مليونا ونصف المليون مخالفة، لثلاثة ملايين سائق، بمعدل ٨ مخالفات فى المتوسط قياسا على عدد السائقين، وهو رقم ضخم لا يستطيع أحد أن ينكره.

والأمر المؤكد، أن الصورة تتحسن منذ أن بدأ تطبيق قانون المرور الجديد قبل أسبوع، لقد أصبح استخراج رخصة القيادة أمراً صعبا لا يتم قبل التأكد من المعايير الجديدة التى تلزم السائق أن يكون ملما بالقراءة والكتابة، حسن المظهر، واسع المعرفة بالأعطال التى يمكن أن تطرأ على سيارته، يعرف قواعد المرور وآدابه، وتخلو صحيفته من أية سوابق أو مخالفات.. وفى يوميات وزارة الداخلية أمس الأول، ما يشير إلى أنه فى محافظة الغربية تقدم ما يزيد على ٣٠٠ طالب رخصة قيادة لم يتمكن من اجتياز الاختبارات الدقيقة سوى تسعة فقط، هم الذين حصلوا على رخصة القيادة، وهكذا يجرى الأمر فى كل المحافظات ، الأمر الذى يؤكد سعى الوزارة الجاد إلى إحداث تغيير جذرى فى الصورة.

غير أن نقطة الضعف لاتزال تكمن فى الظروف الضاغطة التى تجعل إحلال عساكر الدرجة الثانية برجال جدد أكثر دراية ووعياً وتأهيلاً أمرا يحتاج إلى بعض الوقت حتى تتمكن معاهد الشرطة من تخريج الأعداد المطلوبة، وفى كل الأحوال فإن جانبا مهما من علاج الموقف يكمن فى نظرة جديدة إلى رجال شرطة المرور تحفظ كرامتهم وتحافظ على صورتهم باعتبارهم ممثلى السلطة القائمين على تنفيذ القانون.

❑❑❑

وإذا كنا نحمِّل رجال المرور الجانب الأكبر من المسئولية فإن جزءا مهما من هذه المسئولية يقع على عاتق المحافظين ورجال الحكم المحلى الذين لايبذلون جهداً كافيا من أجل تخفيف المخاطر التى تحدث على هذه الطرق كل فى محافظته، ويضعون الشرطة فى موقف حرج يلزمها مواجهة الجماهير، بينما الشرطة فى مسيس الحاجة إلى كسب ثقة الناس كى تتمكن من أداء دورها فى الحفاظ على أمن المواطنين.

غير أن الحل الذى ينبغى أن يسبق كل الحلول هو الشروع الفورى فى إنشاء طريق ثالث غرب الطريق الصحراوى، يصل القاهرة بالاسكندرية لأن طريق مصر الزراعى لم يعد يصلح سوى لأن يكون طريقا داخلياً يخدم بعض محافظات الوجه البحرى ❑

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية